

«التجارية» تحصل على تسهيلات بنكية من «المتحد» بـ20 مليون دينار

أعلنت الشركة التجارية العقارية أنها قد آتمت توقيع اتفاقية الحصول على تسهيلات بنكية من قبل البنك الأهلي المتحد (المتحد) بقيمة 20 مليون دينار بضمن أحد عقارات الشركة. على أن يتم استغلالها في المشروعات والعمليات الخاصة بالشركة عند الحاجة لذلك، علما أن أثر التسهيلات المذكورة من المتوقع أن ينعكس على البيانات المالية للشركة بالربع الثالث من العام 2014.

الهائل: تطبيق معيار بازل (3) بشكلها النهائي على البنوك المحلية

الإنتماني للبنوك الكويتية. وأضاف المحافظ في هذا المجال أن بنك الكويت المركزي ماض قدما في استكمال المعايير الأخرى لحزمة إصلاحات بازل (3) والمتملة في معيار نسبة الرفع المالي ومعيار السيولة بناء على خطة زمنية مدروسة وأخذ بالاعتبار نتائج دراسات الأثر الكمي لتطبيق هذه المعايير. وأشار إلى نشر تعليمات بازل (3) بشكلها النهائي على الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي وأنه بإمكان المهتمين بمتابعة الشؤون المصرفية والمالية الاطلاع على هذه التعليمات بشكلها التفصيلي. وجدد التأكيد على أن بنك الكويت المركزي قائم بصفة مستمرة على تطوير ما لديه من أدوات رقابية بناء على ما يصدر من معايير تتماشى مع أفضل الممارسات وتعزز من قدرة البنوك على مواجهة الصدمات بناء على النهج المتزن والمتدرج الذي يعتمد في إطار ما يطلقه من سياسات رقابية تهدف إلى تعزيز متانة وقوة النظام المصرفي والمالي ودون التأثير على متطلبات النمو الاقتصادي.

تستهدف تحسين جودته. وبين أن من هذه المعايير التي تستهدف تحسين جودة رأس المال الرقابي وضع حدود دنيا لما هو في صورة حقوق مساهمين وتحديد هوامش إضافية في صورة مصدات رأسمالية تحويلية ومصدات رأسمالية للتقلبات الاقتصادية ووضع شروط أكثر تشددا للشريحة الثانية من رأس المال بالإضافة إلى إلغاء الشريحة الثالثة التي كانت مسموحة في بازل (2) وذلك بالإضافة إلى نسب إضافية للبنوك ذات التأثير النظامي المحلي. وأكد المحافظ على أنه في إطار حرص بنك الكويت المركزي على تطبيق حزمة إصلاحات بازل (3) وما تضمنته من إرشادات فقد بادر ومنذ بداية صدور حزمة هذه الإصلاحات باتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق هذه الإرشادات بحيث تظل الكويت في طليعة الدول التي تطبق أفضل معايير الرقابة المصرفية الدولية. وذكر أن الكويت كانت من أوائل الدول التي طبقت معيار بازل (2) وكان ذلك محل ترحيب وتقدير من المؤسسات الدولية وتعزيز السمعة الجيدة للسلطة الرقابية والقطاع المصرفي في الكويت على الصعيد الدولي بما في ذلك وكالات التصنيف الإنتماني العالية وهو ما انعكس في تعزيز درجات التصنيف

اعتمد بنك الكويت المركزي امس تعليمات معيار كفاية رأس المال بازل (3) بشكلها النهائي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية مؤكدا قدرة البنوك على الإيفاء بالرغم مما يتطلبه تطبيق هذا المعيار من متطلبات إضافية في رأس المال الرقابي. وقال محافظ البنك المركزي د.محمد يوسف الهاشيل في تصريح صحافي إن مجلس إدارة (المركزي) اعتمد في جلسته التي انعقدت امس تعليمات معيار كفاية رأس المال بازل (3) بشكلها النهائي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. وتطرق المحافظ الى ما اعتمده المجلس بتاريخ 24/ 12/ 2013 بشأن هيكل رأس المال الرقابي لهذا المعيار والمرحلة الانتقالية لتطبيقه وذلك في ضوء ما أسفرت عنه دراسة الأثر الكمي من نتائج جيدة أظهرت قدرة البنوك على إلتفاء متطلبات معيار كفاية رأس المال بازل (3) بالرغم مما يتطلبه تطبيق هذا المعيار من متطلبات إضافية في رأس المال الرقابي. وأوضح أن تعليمات بازل (3) كانت قد صدرت إلى كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في مسودتها الأولى في شهري يوليو وأغسطس من عام 2013 وأن البنوك تقوم بتطبيق هذه التعليمات منذ ذلك الوقت بشكل مواز لتعليمات بازل (2).

وأكد استمرار البنوك المحلية في تزويد بنك الكويت المركزي ببيانات كفاية رأس المال بازل (2) بشكل ربع سنوي وبشكل مواز مع تعليمات بازل (3) وذلك لغاية بيانات 31/ 12/ 2014. وأضاف الهاشيل أن معيار كفاية رأس المال بازل (3) تضمن إدخال تعديلات أساسية في معيار كفاية رأس المال بازل (2) تتمثل في زيادة النسبة الإجمالية لرأس المال الرقابي إعادة تعريف رأس المال الرقابي في إطار مجموعة معايير



د. محمد الهاشيل

«وربة» بصد شراء حصة مسيطرة من إحدى الشركات بدول الخليج

أعلنت شركة وربة التأمين (وربة) أنها بصد شراء حصة مسيطرة من إحدى الشركات بدول مجلس التعاون هذا الشأن.

وقد تم تعيين الشركة العربية للاستثمار كمستشار مالي فيما يخص هذا الشأن.

مواعيد التداول خلال شهر رمضان

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية عن مواعيد التداول بالسوق خلال شهر رمضان المبارك والتي ستكون على النحو التالي: - من الساعة 1:15 ظهرا إلى الساعة 1:30 ظهرا (فترة تداول البيع الأجل وتداولات الخيارات)

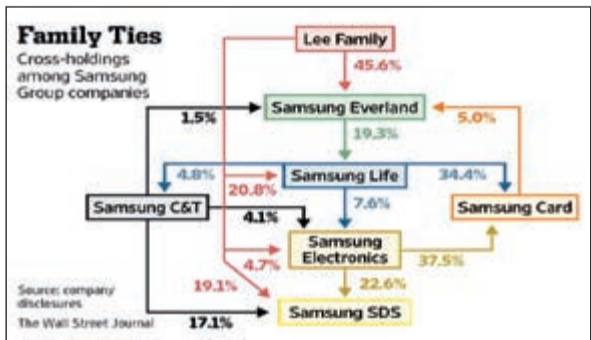
من الساعة 10:40 صباحا إلى الساعة 12:45 ظهرا (فترة التداول النقدي) - من الساعة 10:30 صباحا إلى الساعة 10:40 صباحا (فترة إدخال الأوامر)

«سامسونغ» تطرح اكتتابا عاما

وقد تأسست سامسونغ بابلوجيك في ابريل 2011 كجزء من خطة سامسونغ، لإيجاد محرك نمو جديد من خلال تنويع أعمالها خارج مجال الإلكترونيات الاستهلاكية والأجهزة النقالة. وتخطط شركتا سامسونغ ديسبلاي و سامسونغ إلكترونيكس، أيضا لتوسيع مرافق الإنتاج الخاصة بهما في الداخل والخارج.

في استثمارتها السنوية في مجالات البنية التحتية والبحث والتطوير، حيث خصصت 49 ترليون وون العام الماضي، مقارنة بـ 45 ترليون وون عام 2012. وقالت مصادر، إن مجموعة سامسونغ تسعى خلال العام الحالي بتوسيع استثماراتها في قطاع التكنولوجيا الحيوية من خلال اتفاق ذراعها الإلكتروني وشركة سامسونغ إيفرلاند الشركة قابضة 84,7 مليار وون لشراء أسهم جديدة تصدر من قبل شركة سامسونغ بابلوجيك خلال الشهر المقبل.

تسعى شركة «سامسونغ إيفرلاند»، إلى الاكتتاب العام، في خطوة ينظر إليها على أنها خطة لإعادة هيكلة مجموعة «سامسونغ»، ونقل الملكية فيها من رئيس المجموعة لي كون هي لأولاده، بعد أن أصيب بآزمة قلبية أدخل على إثرها للمستشفى الشهر الماضي. وأوضحت «سامسونغ إيفرلاند»، في بيان صدر عنها أنها ستعين مديرين للاكتتاب العام خلال شهر يونيو الجاري، وذلك لطرح الشركة للاكتتاب في البورصة بقيمة أرضة 130 مليار دولار، وذلك رغم ضخامة الموجودات التي تحت إدارتها والبالغ قيمتها 6,4 تريليونات دولار حول العالم. ووفقا لتقديرات الأونكتا، هناك ما لا يقل عن 550 شركة عبر وطنية مملوكة للحكومات - من كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية - مع أكثر من 15 ألف فرع في الخارج بقيمة أصول إقليمية فقط الاستمرار مع تقليل المخاطر والسلبيات.



سامسونغ إيفرلاند وشركائها التابعة

الاقتصاد

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business



بورصة دبي تواصل نزيف الخسائر لليوم الثاني على التوالي

6,7% خسائر بورصة دبي هي الأكبر منذ الأزمة المالية

وعلى مستوى سوق الكويت للأوراق المالية كان التراجع هو حال السوق أمس مسجلا خسائر جديدة على مستوى كل مؤشرات خاصة المؤشرات الوزنية التي تفقد يوما بعد يوم مزيد من المكاسب التي حققتها في الأشهر القليلة الماضية، وهو ما يشير إلى عمق الأزمة بالبورصة الكويتية، فمؤشر كويت 15 الذي يقيس أداء أكبر الشركات من حيث السيولة والقيمة الرأسمالية خسرت أمس 5 نقاط جديدة ليهوي إلى مستوى 1143 نقطة بعد أن كان فوق مستوى 1200 نقطة خلال مايو الماضي. ولم تقتصر خسائر بورصة الكويت على استمرار تراجع المؤشرات الوزنية فحسب، بل إن التدني المحفوظ على مستوى القيمة كان أبرز سمات التداول في جلسة أمس، حيث تراجعت إلى 11 مليون دينار مستوية 38,5% مقارنة بالجلسة التي سبقتها.



البورصة مستمرة في التراجع بسبب التوتر السياسي في المنطقة

ترشيد النفقات. وأقل سوق أبوظبي للأوراق المالية اليوم متخفضا بنسبة كبيرة بتراجع بلغت نسبته 3,3% لليهوي لمستوى 4553 نقطة، وهو أدنى مستوى للمؤشر منذ نهاية يناير الماضي.

سهم «أربنك» يتراجع بالحد الأقصى للجلسة الثالثة على التوالي

استمرار خسائر المؤشرات الوزنية في بورصة الكويت وتدني القيمة يشيران إلى عمق الأزمة

يواصل سوق دبي المالي مسلسل النزيف القوي والتفريط في المكاسب السابقة، حيث شهد في جلسة تعاملات أمس تراجعاً هو الأكثر حدة منذ تداعيات الأزمة المالية في 2008، مسجلا خسائر 287 نقطة تمثل نحو 6,7% بعد أن قلصت الخسائر التي وصلت خلال التعاملات إلى نحو 8%، واستقر المؤشر عند مستوى 4009 نقاط وهو أدنى مستوى لمؤشر السوق المالي الأنشط في المنطقة منذ بداية العام الحالي، حيث سجل مكاسب قياسية وصلت إلى 60%. ويأتي هذا التراجع منطقياً بعد العودة القوية التي شهدتها السوق على وقع نشاط قياسي لعدد من الأسهم العقارية التنموية المستخدمة، والذي أربنك الذي يواصل الضغط بشدة على سوق دبي، حيث لا يزال السهم يقود السوق إلى تصحيح حاد بانخفاضه

9,7 نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالعالم إلى 1.45 تريليون دولار في 2013

الكويت استقطبت 2329 مليون دولار في 2013 ورفعت رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى 21242 مليون دولار

ما يؤدي إلى زيادة الغموض السياسي والحيولة دون دخول المستثمرين الأجانب، على الرغم من تباين الأوضاع في المقابل أوضح التقرير المباشر الصادر من منظمة غرب آسيا ذات بنسبة 65% في عام 2013، نتيجة التدفقات المتزايدة الصادرة من بلدان دول مجلس التعاون الخليجي ولاسيما من قطر إلى أربعة أضعاف قيمتها السابقة ومن الكويت بنسبة 159%، مع توقعات باستمرار نموها في الفترة المقبلة.

وقد أشار التقرير إلى انتعاش تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها خلال السنوات الأخيرة وذلك رغم تراجعها بنسبة 41% إلى 2329 مليون دولار عام 2013 مقارنة مع المستوى المرتفع البالغ 3931 مليون دولار الذي حققته عام 2012 نتيجة صفقة شراء استثنائية بقيمة 1,8 مليار دولار، ليرتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الورد إلى الكويت إلى 21242 مليون دولار عام 2013 وبنسبة 12% مقارنة مع 18913 مليون دولار عام 2012. كما كشف التقرير عن النمو الكبير في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الكويت بنسبة 159% إلى 8377 مليون دولار عام 2013 مقارنة مع 3231 مليون دولار عام 2012 بزيادة بلغت قيمتها 5146 مليون دولار، ليرتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الكويت إلى 40247 مليون دولار عام 2013 وبنسبة 26% مقارنة مع 31870 مليون

الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات النامية رقما قياسيا جديدا بقيمة 778 مليار دولار، وهو ما يمثل 54% من التدفقات العالمية، وذلك بفضل نمو التدفقات إلى الدول النامية الآسيوية التي لا تزال تحتل بأعلى حصة، وكذلك نموها في المناطق النامية الرئيسية الأخرى ومنها أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأشار التقرير إلى وجود 6 دول نامية ومتحولة من بين أكبر 20 اقتصادا مستمرا في العالم في عام 2013. وكذلك نمو الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات عبر الوطنية التي تستحوذ على 454 مليار دولار لتستحوذ على جانب شركات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، على 39% من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في العالم، مقارنة مع 12% فقط في بداية من 2000. حيث تقوم الشركات عبر الوطنية من البلدان النامية على نحو متزايد بشراء فروع الشركات الأجنبية المباشرة عبر الوطنية من البلدان المتقدمة في مناطق متفرقة ولاسيما فروعها في الجنوب.

أطلق مؤتم الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتا» بالتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصناديق «ضمان»، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014، تحت عنوان «خطة عمل التنمية المستخدمة» والذي كشف فيه عن ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 9% إلى 1,45 تريليون دولار عام 2013 وكذلك اصدت الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم أيضا بنسبة 9% لتصل إلى 25,5 تريليون دولار. وتوقع التقرير الذي صدر اليوم ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى 1,6 تريليون دولار في عام 2014، وإلى 1,75 تريليون دولار في عام 2016، مدفوعا بشكل رئيسي من قبل النمو المرجح للاستثمارات في الاقتصادات المتقدمة. ورجح التقرير أن يعود التوزيع الإقليمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمط التقليدي «بحصة أكبر من التدفقات العالمية التي تلقاها البلدان المتقدمة لتصل حصتها إلى 52% في عام 2016، بعد تراجع إلى أقل من 40% في السنوات الأخيرة، في مقابل هبوط متوقع لحصة الدول النامية والأسواق الناشئة بسبب مخاطر عدم اليقين المرتبطة بالتطورات السياسية والصراعات الإقليمية التي من الممكن أن تعزل الاستثمار المتوقع في تدفقات الاستثمار. وأوضح التقرير أنه في عام 2013، بلغت تدفقات

كذلك كشف التقرير عن تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى منطقة غرب آسيا التي تضم العديد من الدول العربية بنسبة 9% في عام 2013 إلى 44 مليار دولار، ولم تتحسن للعام الخامس على التوالي بعد الانخفاض الذي سجلته في عام 2009، وذلك بسبب حدة واستمرار التوترات الإقليمية